أثر الإصلاحات السياسية والاقتصادية في تطور الاقتصاد البولندي

م.م ستار شدهان الزهيري
جامعة واسط– كلية القانون

م.م مصطفى حسين عبد الرزاق
جامعة واسط– كلية القانون

المقدمة

اتخذت عملية التحول السياسي في بلدان أوربا الشرقية أشكالاً مختلفة تراوحت بين السلمي والعنيف والثوري والإصلاحي التدريجي، فهناك بلدان اعتمدت أسلوب التفاوض والحوار وصياغة الحلول الوسط وأخرى اتجهت فيها قوى المعارضة إلى الخروج بمظاهرات للمطالبة بضرورة التحول السياسي ومن حسن الحظ أن بولندا هي الدولة الأولى من دول أوربا الشرقية التي أجرت حوارا ومفاوضات سلمية بين المعارضة للنظام الشيوعي والحزب الحاكم وكانت بدايتها في بداية عقد الثمانينيات، وتم التوصل من خلال الحوار إلى ضرورة إتباع السبل الديمقراطية في حكم البلاد واختيار من يمثل الشعب، وأن يتزامن ذلك مع إصلاح اقتصادي ينقذ بولندا من أزمتها، وبدأت الإصلاحات السياسية والاقتصادية عام ١٩٨٩ برغبة شعبية ومسؤولية كبيرة من صناع القرار.

فرضية البحث:

وصلت جميع دول ما كان يعرف بالمعسكر الشرقي بما فيها الاتحاد السوفيتي إلى قناعة في نهاية العقد الثامن من القرن الماضي مفادها أن النظم السياسية والاقتصادية المتبعة غير ناجحة ولابد من إجراء إصلاحات جوهرية فيها، إلا أن قسما من الإصلاحات التي جرت في عدد من تلك الدول بأسلوب (الصدمة) وبشكل متسرع وثوري أثبتت فشلها وأوصلتها إلى حالة أسوأ مما كانت عليه قبل الإصلاح، أما الدول التي اتبعت المنهج المتدرج والسلمي والمسؤول ومنها بولندا موضوع

البحث، فقد نجحت في تطبيق إصلاحات سياسية واقتصادية استطاعت من خلالها تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي المرجو من تلك الإصلاحات، وفي الوقت نفسه لا ننسى أن جميع سياسات الإصلاح الاقتصادي ترافقها عدد من العوارض الجانبية السلبية المؤقتة ولاسيما في السنوات الأولى؛ لذلك حرصت الحكومة البولندية على تنفيذ الإصلاح بمرحلتين ليتم التغلب في المرحلة الثانية على المعوقات والسلبيات التي أنتجتها المرحلة الأولى.

مشكلة البحث

يعد موضوع الإصلاح السياسي والاقتصادي من الموضوعات المختلف في شأنها؛ لأنها تختلف في نتائجها من دولة إلى أخرى وبحسب إجراءات وسياساتها تنفيذها، لذلك فلا يمكن الحكم على موضوع الإصلاح السياسي والاقتصادي بشكل مطلق ونظري قبل دراسة حالات واقعية حصلت فعلاً، ولابد لهذه الدراسات الإجابة على تساؤلات مهمة تتلخص في كيفية إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية في البلد موضوع البحث وهل كانت تتم بشكل فوري (أسلوب الصدمة) أم بشكل متدرج؟ وما هي القرارات السياسية والاقتصادية التي كانت مسؤولة عن إحداث الإصلاح والتغيير؟ وأخيراً ما نتائج ذلك الإصلاح على الجانب الاقتصادي الكلي للبلد، أي ما مدى جدوى عملية الإصلاح وهل حققت ما تطمح إليه؟.

المبحث الأول

التحول السياسي في بولندا

هدفت المعارضة البولندية منذ عام ١٩٨٩ إلى إجراء تغييرات سياسية في طبيعة النظام السياسي وبناء بيئة سياسية جديدة لإيجاد فضاء واسع للمنافسة بين الأحزاب السياسية[١] والمشاركة السياسية التي تعني بوضوح تنظيم جهود المواطنين في الحكم كاختيار قياداتهم والتأثير في صنع السياسة العامة، وبعد أن تحقق للمعارضة ما

أرادت، تـزامن مـع الإصـلاح السياسـي إجـراء إصـلاحات اقتصـادية فـي النظـام الاقتصادي الاشتراكي[٢].

أولاً: عوامل التحول السياسي

لقد شاركت في إنجاح عملية التحول السياسي في بولندا عوامل خارجية وداخلية وهذا ما سنشير إليه في هذا المبحث فضلاً عن طبيعة النتائج التي أسفرت عن التحول السياسي في بولندا.

١.العوامل الخارجية:

هنـاك عوامـل خارجيـة شـاركت فـي تعزيـز عمليـة التحـول السياسـي فـي بولنـدا وانجاحها وهذه العوامل هي:

أ. انهيار الاتحاد السوفيتي:

واجـه الاتحـاد السـوفيتي العديـد مـن الأزمـات أدت فـي النهايـة إلـى انهيـار الكتلـة الشرقية وسقوط الاتحاد السوفيتي بعد مدة وجيزة، ثم فشل التجربة الشيوعية ككل بعد ان بـدأ الانهيـار الكبيـر مـا بـين سنة ١٩٨٩ وسنة ١٩٩١وكـان التـأثير الأكبـر فـي انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية يعود لرئيس الاتحاد السوفيتي (غورباتشوف) من خـلال تبنيه إصـلاحات ليبرالية فـي الاقتصـاد الروسي وإعادة النظر فـي علاقات الاتحـاد السـوفيتي والغـرب وكـذلك مـع حلفائـه فـي الكتلـة الشـرقية، وتقلـيص فاعليـة الحـزب الشـيوعي فـي أجهـزة الحكومـة (علـى المسـتوى الـداخلي) مـن خـلال سياسـة الانفتـاح التـي تقـوم علـى أسـاس أن العلاقـات الدوليـة يجـب أن تبنـى علـى أسـاس الاعتماد المتبادل بين الدول والشعوب[٣].

أدت الإصـلاحات التـي قـام بهـا كورباتشوف إلـى ردة فعل عكسية فقد تراجـع أداء الاقتصاد وحدثت خلافات سياسية داخل النظام السوفيتي، وهذا ما شجع شعوب دول أوربـا الشـرقية علـى الثـورة علـى نظمهـا السياسـية فـي بولنـدا وجيكوسـلوفاكيا والمجـر وبلغاريـا وألبانيـا ورومانيـا وألمانيـا الشـرقية، وسـقوط جـدار بـرلين وإعـادة الوحـدة إلـى ألمانيا، وخرجت هذه الدول من النظام الشيوعي، وفي سنة ١٩٨٩ تخلت موسكو عن

مبدأ برجنيف وأوقفت تدخلها في أوربا الشرقية تاركة الأنظمة الشيوعية هناك لتواجه غضب الجماهير في دولها، وتدريجياً خرجت هذه الدول الواحدة تلو الأخرى من دائرة النفوذ السوفيتي ومن حلف وارسو، وهكذا انهارت الأنظمة الشيوعية في ألمانيا الشرقية وبولندا وجيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا، التي كانت قد قامت نتيجة الحرب العالمية الثانية من خلال تبني نظام الحزب الواحد والاقتصاد الاشتراكي، وكان ذلك الانهيار أحد أسباب تبني عملية التحول السياسي في بولندا.

ب. **الولايات المتحدة الأمريكية:** أدت الولايات المتحدة الأمريكية تأثيراً كبيراً في دعم ومساندة التحول السياسي في بولندا، فقد سعت إلى دعم المظاهرات والأحزاب سنة ١٩٨٠ التي نظمتها نقابة التضامن العمالية في أحواض السفن في ميناء جدانسك تحت زعامة (ليخ فاونسا)، الذي أصبح لاحقاً رئيساً لبولندا في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وأعلن الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغن مساندته وتأييده صراحةً لهذه المظاهرات ومارس ضغوطاً شديدة على موسكو ليمنع أي تدخل من جانبها لإجهاض الحركة أو قمعها[٤].

وفي عام ١٩٨١ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية على بولندا نتيجة إعلان الأحكام العرفية في البلاد، وتم رفع هذه العقوبات عام ١٩٨٤، وفي المجال الاقتصادي قامت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٢ بتعليق جعل بولندا الدولة الأولى بالرعاية في مجال التبادل التجاري؛ وذلك بسبب قيام الحكومة البولندية بحضر نقابة (تضامن)، كما أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات انضمام بولندا لعضوية صندوق النقد الدولي، وكذلك خفضت المعونات الاقتصادية التي كانت تقدمها إلى بولندا، وأدى ذلك إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ مما دفع بولندا على اتخاذ إجراءات تمكنها من رفع العقوبات والحصول على المساعدات الاقتصادية بالإفراج عن ٣٦٦ ألف سجين، مما أدى الى رفع العقوبات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٤[٥].

من جانب آخر قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم والإسناد إلى قوى المعارضة في بولندا وعلى رأسها حركة (تضامن)، إذ قامت العديد من المؤسسات والجمعيات الحكومية وغير الحكومية داخل الولايات المتحدة بتقديم الدعم المالي لهذه النقابة، ففي عام ١٩٨١ قام اتحاد عمال أمريكا وتجمع المنظمات الصناعية بتأسيس لجنة مساندة لها وتقديم مساعدات في مجالات الاتصالات والطباعة وقدرت حجم المساعدات التي حصلت عليها من ١٩٨٢-١٩٨٣ بنحو ثمانية ملايين دولار، ومما سبق نلحظ أن الدعم الأمريكي على نقابة (تضامن) كان احد أسباب التحول السياسي وتغير النظام في بولندا[٦].

ج. أوربا الغربية: لقد كان موقع بولندا الجغرافي محل صراع ما بين أوربا الوسطى والغربية وروسيا، كما أصبحت لها أهمية كبرى منذ تأسيس حلف وارسو بعد الحرب العالمية الثانية؛ لذلك فإن الدول الأوربية الغربية لاسيما الجارة ألمانيا أعطت اهتماماً كبيراً لبولندا لتكون البوابة التي يتم من خلالها الاختراق إلى أوربا الشرقية ومساندة الشعوب الداعية إلى التحول السياسي فيها، وإعطاء بولندا مهمة قيادة أوربا الشرقية لتعزيز علاقات تلك الدول بالمنظومة الغربية[٧].

لذلك كان لدول أوربا الغربية تأثير في مساندة قوى المعارضة في بولندا، فقد سمحت عدد من دول أوربا الغربية لقسم من حركات المعارضة كحركة (KOR) بإصدار الصحف لها على أراضيها، وعملت قسم من منظمات المعارضة البولندية على أراضي عدد من البلدان الأوربية مثل لجنة تنسيق (تضامن) التي أنشأت في بروكسل عام ١٩٨٢[٨].

٢. العوامل الداخلية:

هناك عوامل انبثقت من الداخل البولندي قسم منها ناتج عن الواقع اقتصادي والقسم الآخر ناتج عن التأثير الكبير الذي مارسته مؤسسات المجتمع المدني كما أن هناك تأثيرا كبيرا للمؤسسة الدينية في عملية التحول السياسي في بولندا.

أ. **الأوضاع الاقتصادية في بولندا:** عانت بولندا من سوء الأوضاع الاقتصادية التي سادت البلاد منذ منتصف عقد الخمسينيات من القرن الماضي، إذ تعاني بولندا من ركود اقتصادي مزمن أدى إلى إضراب العمال والمطالبة بضرورة تحسين الأوضاع الاقتصادية، وفي أواخر الستينيات طرح حزب العمال البولندي الموحد برنامجه للإصلاح الاقتصادي، الذي احتوى على محورين:

المحور الأول ضرورة إغلاق المشروعات الاقتصادية الخاسرة، والمحور الثاني يتعلق بعلاج العجز في الموازنة العامة من خلال رفع الأسعار وإلغاء دعم العديد من السلع والخدمات الأساسية؛ مما أدى إلى نشوب الإضرابات في أغلب أنحاء البلاد، خاصة من جانب الطبقة العاملة، وشملت مطالب الحركة الإضرابية تحسين الأوضاع الاقتصادية، ومطالب سياسية منها إجراء انتخابات جديدة لنقابات العمال التابعة للحزب الشيوعي وإنشاء نقابات عمالية حرة ومستقلة، وبالفعل نجحت هذه الحركة في تحقيق قسم من مطالبها، إذ استقال سكرتير حزب العمال البولندي الموحد وتم التراجع عن رفع الأسعار، كما أدت هذه الإضرابات إلى تكوين لجنة الدفاع عن العمال (KOR)، ولم تؤدِ التغيرات إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية التي أوصلت الأزمة الاقتصادية إلى ذروتها في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وبلغت نسبة التضخم (٤٠%) وتم الإعلان عن رفع الأسعار مرة ثانية واجتاحت البلاد إضرابات عامة شملت أنحاء البلاد كافة، وبذلك فإن من دواعي التحول السياسي في بولندا سوء الأوضاع الاقتصادية التي تجسدت في تدهور مستويات المعيشة واتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وترف وفساد النخب الحاكمة[٩] وفسادها.

ب. **مؤسسات المجتمع المدني:** كان لمؤسسات المجتمع المدني في بولندا تأثيرريادي وأساسي في الساحة السياسية وفي عملية التحول السياسي في بولندا، وكانت ثمار الجهد الذي قامت به مؤسسات المجتمع المدني تغيير الخارطة السياسية في بولندا، ومن أهم هذه المؤسسات هي:

لجنة الدفاع عن العمال (KOR)

أدت إضرابات عام ١٩٧٦ وتعامل السلطة السياسية بطريقة وحشية مع العمال إلى تحالف الطلبة والمثقفين معهم، إذ قامت مجموعة من المثقفين بتشكيل لجنة الدفاع عن العمال (KOR)، التي أعيد تشكيلها في عام ١٩٧٨ تحت مسمى لجنة الدفاع الاجتماعي الوطني (KOR-KSS)، وقد كان الهدف الأساس لهذه اللجنة مساندة العمال معنوياً ومادياً وسياسياً، وكانت اللجنة تركز على العمل على احترام حقوق العمال التي يكفلها الدستور، ولا تحترمها السلطة السياسية، وقد شاركت هذه اللجنة منذ تشكيلها في تطوير الاتصالات بين قوى المعارضة في بولندا و العالم الخارجي من خلال نشر أخبار الإضرابات والحركات المعارضة للشيوعية في بولندا وكان عمل أعضاء اللجنة البارزين هو تقديم تقارير مستمرة ونشرها في دول أوربا الغربية، ويتم ترجمتها وإعادة نشرها بشكل غير رسمي في بولندا[١٠].

نقابة التضامن نشأت نقابة التضمن في ٢٤ أكتوبر ١٩٨٠ نتيجة لحركة الإضرابات الواسعة التي شملت أنحاء البلاد وهي حركة متمردة على وحدانية الدولة والحزب وسعت إلى التبشير بظهور تنظيم مدني جديد أساسه ليس في الإصلاح الحزبا ولا الانقلاب العسكري وإنما في الحركة الاجتماعية المدنية التي تميز المجتمع من الدولة[١١]، وقد حاولت السلطة السياسية السيطرة على الحركة إلا أنها لم تستطع، مما اضطرها إلى عقد مفاوضات معها والتوصل إلى اتفاق بينهما، ولقد تضمن الاتفاق أمور تتعلق بالحقوق الاقتصادية للعمال تتمثل بالأجور وتحسين ظروف العمل، والاعتراف بحق تشكيل نقابات حرة ومستقلة وحق الإضراب وحرية النفاذ إلى وسائل الإعلام وبذلك تحولت (تضامن) من حركة عمالية إلى حركة وطنية تهتم بقضايا المجتمع بشكل عام وتعارض الشيوعية، حتى بلغ أعضاؤها ما يقرب من (١٠) مليون مواطن من نحو (١٨) مليون مواطن هم قوائم عضوية الطبقة العاملة بما فيهم الفلاحون، كما انضم إليها من الحزب الشيوعي البولندي ما يقرب من مليون عضو[١٢]، وبعد ذلك تطور الاتجاه نحو التنظيم المدني مع انهيار الاتحاد السوفيتي، وتعاونت (تضامن) مع المثقفين في صياغة أهدافها القومية التي تمثلت في تعزيز

القيم البولندية الأساسية مثل الأخلاقيات المسيحية، والتسامح، والعدالة الاجتماعية، والحريات الدينية والانتماء الوطني[١٣].

ج. المؤسسة الدينية (الكنيسة)

لدى الكنيسة الكاثوليكية مكانة مهمة في نفوس الشعب البولندي من الناحية الدينية، وكذلك تأثيرها على الساحة السياسية، فقد دافعت الكنيسة عن حقوق العمال وعن الديمقراطية وحرية الرأي والفكر، فكان العديد من المنظمات المعارضة تعمل تحت حماية الكنيسة، وهي دعوة صريحة وواضحة في إحداث تغيير في طبيعة النظام السياسي في بولندا، وشاركت الكنيسة في التشجيع على إقامة المحاضرات والمناقشات والندوات والأعمال الخيرية في جميع أنحاء البلاد، وفي عام ١٩٨٩ زار بابا روما، (البولندي الأصل) بولندا ولمدة تسعة أيام وأكد على دعمه لتضامن ومساعيه في وصولها إلى السلطة لدرجة أن الغرب صور فيما بعد أن البابا هو البطل الذي أسقط الشيوعية[١٤]، وبعد التحول استمر تدخل الكنيسة متمثلة بالبابا في دعمه للشخصيات المسيحية المحافظة في الانتخابات البرلمانية[١٥].

ثانياً: التحول السياسي في بولندا بعد انهيار النظام الاشتراكي

١. بداية التحول السياسي

إن اللحظة الحاسمة في تاريخ بولندا هو عام ١٩٨٩ إذ عقد أول اجتماع للمحادثات التي عرفت بمحادثات (الطاولة المستديرة) التي تم خلالها اتخاذ قرار تاريخي من قبل الحزب العمالي البولندي الموحد (PZPR) وهو الحزب الشيوعي الذي حكم بولندا على مدى أكثر من أربعين عاماً، إذ قرر الحزب إدخال المعارضة في النظام السياسي، الأمر الذي أدى إلى إجراء محادثات مع اتحاد العمال المعروف باسم (تضامن)، كان التغير في سياسة الحزب الشيوعي نتيجة سوء الوضع الداخلي والأزمة الاقتصادية التي تعاني منها بولندا، وقيام نقابة التضامن بتنظيم الأحزاب؛ لذلك سعى الطرفان إلى إيجاد حلول لهذه الأوضاع التي تمر بها بولندا، وقد طرحت مبادرة من قبل الحكومة الشيوعية لإقناع حركة (تضامن) بأن يتم تشكيل حكومة

وحدة وطنية، وكان رد المعارضة رفض المبادرة وإجراء انتخابات برلمانية حرة جزئياً لانتخاب البرلمان الذي يتكون من المجلس الأعلى والمجلس الأدنى وهو مجلس النواب وكان نتيجة الانتخابات فوز المعارضة بـ(٩٠%) من مقاعد المجلس الأعلى، وفي شهر يونيو من عام ١٩٨٩ تم تعيين نادينوش مازوفنسكي رئيساً للوزراء ليكون بذلك أول رئيس وزراء غير شيوعي في دولة الكتلة الشيوعية، تلك الكتلة التي لم يعد لها وجود مع حلول نهاية عام ١٩٨٩[١٦].

٢. ظهور الأحزاب السياسية

عكست الأحزاب السياسية الانقسامات الموجودة في المجتمع البولندي التي يصنفها أغلب المحللين إلى أحزاب يسار، وهي الأحزاب الوارثة للحزب الشيوعي البولندي، وأحزاب اليمين وهي الأحزاب الوارثة لنقابة التضامن فضلاً عن أحزاب جديدة ظهرت على الساحة البولندية نتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بولندا، كما ظهرت أحزاب قومية متطرفة ومن هذه الأحزاب:

– تحالف يسار الوسط: من اكبر الأحزاب في بولندا، ويمثل أحزاب اليسار وقد تكون من مجموعة من أحزاب اليسار، وقد شارك في الانتخابات من ١٩٩١–١٩٩٩، وقد تبادل تحالف اليسار الديمقراطي وتحالف حركة تضامن الهيمنة على السلطتين التشريعية والتنفيذية من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٥.

– **حزب الفلاحين البولندي:** وهو حليف لتحالف اليسار الديمقراطي ويحظى بدعم الفلاحين، وقد حصل الحزب على (٩%) من الأصوات في الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام ٢٠٠٥.

– **تحالف الحركة الانتخابية تضامن:** تطور هذا التحالف عام ١٩٩٦ من أحزاب اليمين، ونجح في الفوز بانتخابات عام ١٩٩٧ بنسبة (٣٣.٨%) وشكل الحكومة وتم تغيير أسمها إلى الحركة الاجتماعية للتحالف الانتخابي للتضامن، وفشل الحزب في الحصول على مقاعد في البرلمان في انتخابات ٢٠٠١.

– **حزب المنتدى المدني:** وهو من أحزاب يمين الوسط، فهو حزب مسيحي ديمقراطي يدافع عن الإصلاح الاقتصادي وقد حصل على أعلى نسبة له في انتخابات ٢٠٠٥ بنسبة (٢٤.١%).

– **حزب القانون والعدالة:** يمثل أحزاب اليمين وله توجهات محافظة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، إذ يقوم برنامجه على خفض الضرائب وزيادة الدعم الحكومي للفقراء وحصل على نسبة (٢٧%) في انتخابات ٢٠٠٥ لينجح في تشكيل الحكومة متحالفاً مع حزب الدفاع الذاتي وحزب عصبة العائلات البولندية، كما نجح زعيمه في الفوز بالانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥ ليسيطر بذلك على السلطتين التشريعية والتنفيذية.

– **حزب الدفاع الذاتي:** وهو من الأحزاب القومية المتطرفة وحصل على نسبة (١١.٤%) في انتخابات عام ٢٠٠٥ لمجلس النواب ليحتل الرتبة الثالثة بعد حزب القانون والعدالة والمنتدى المدني.

حزب عصبة العائلات البولندية: وهو حزب يميني متطرف معروف بمعاداته للأجانب وله توجهات قومية محافظة حصل على (٨%) في انتخابات مجلس النواب عام ٢٠٠٥[١٧].

٣. كتابة الدستور البولندي

في أكتوبر ١٩٩٢ وافق البرلمان على إقرار ما يسمى بالدستور الصغير، ولكن كان هناك توجه يهدف إلى توسيع نطاق سلطات الرئيس وصلاحياته، وبذلك تكون هناك حاجة إلى إقرار دستور جديد إلى بولندا؛ فتم إعداد الدستور الحالي واكتمل من الناحية القانونية في ٢ أبريل ١٩٩٧ إذ وافق البرلمان على إقراره وحصل على موافقة الشعب في استفتاء جرى في ٢٥ مايو ١٩٩٧، بنسبة ٥٢% وقد نص الدستور على أن جمهورية بولندا هي دولة ديمقراطية يحكمها القانون وتطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية[١٨] ، وأن أساس النظام الاقتصادي في بولندا هو اقتصاد السوق القائم على

حرية النشاط الاقتصادي والملكية الخاصة والتعاون بين الشركاء الاجتماعيين[١٩]، وقد تضمن الدستور خمسة مبادئ أساسية لنظام الحكم السياسي هي[٢٠]:

أ–سيادة الشعب، يضمن الدستور تداول السلطة عبر انتخابات حرة.

ب– سيادة واستقلاليتها الدولة.

ت– الفصل بين السلطات وسيادة دولة القانون.

ث– تعددية الأحزاب السياسية، وحرية عمل الأحزاب ونشاطها.

ج– الحكم الذاتي، إذ يشارك الحكم المحلي في تفعيل السلطات العامة للشعب.

ويعد هذا الدستور ثمرة التحول السياسي في بولندا الذي كان يعد منذ عام ١٩٨٩، وهذا الدستور ألغى دستور عام ١٩٥٢ الذي أقر أثناء الحكم الشيوعي[٢١].

٤. تطور العملية السياسية في بولندا:

أثمرت عملية التحول السياسي في بولندا عن توسيع المشاركة السياسية وإجراء انتخابات حرة، ويعد عام ١٩٩٠ الأبرز في الحياة الديمقراطية في بولندا إذ جرت انتخابات رئاسية فاز بها ليخ فاونسا وهو من (تضامن) فبدأ عهد جديد في تاريخ بولندا، وبعدها جرت انتخابات برلمانية عام ١٩٩١ فازت بها حركة (تضامن)[٢٢].

ثم جرت انتخابات برلمانية في عام ١٩٩٣ وفازت الأحزاب ذات الأصول الشيوعية منها حزب تحالف اليسار الوطني وكانت نتيجة هذه الانتخابات تراجع شعبية (تضامن)، بسبب العوارض السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها منذ توليها الحكم، وفي الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٥ نجح رئيس تحالف اليسار الديمقراطي الكساندر كفاشنيفسكي، في الفوز فيها على حساب ليخ فاونسا[٢٣].

وفي الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٧ فازت أحزاب اليمين بعد أن نجحت في تشكيل ائتلاف فيما بينها، بينما في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ فاز الكسندر كفاشنيفسكي اليساري بعد أن تفكك اليمين وظهر حزبا القانون والعدالة المحافظ (PIS) وحزب عصبة العائلات البولندي القومي[٢٤].

وقد خسر تحالف تضامن في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠١ لصالح تحالف اليسار الديمقراطي، لكن في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥ فاز حزبا القانون والعدالة والمنتدى المدني، وفي الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٥ فاز رئيس حزب القانون والعدالة ليخ الكساندر كاشينسكي اليميني على حساب دونالد توسك رئيس حزب المنتدى المدني المحسوب على يمين الوسط[٢٥].

ويلحظ في مسار العملية السياسية في بولندا التداول السلمي للسلطتين التشريعية والتنفيذية ونجاح عملية التحول السياسي من خلال الوصول إلى السلطة بالطرق السلمية وعبر صناديق الاقتراع وتشريع دستور ديمقراطي حصل على الشرعية من قبل الشعب في الاستفتاء، والاعتراف بالتعددية الحزباة واحترام حقوق المواطن[٢٦].

وواصلت هذه الحكومات برنامج تطور الإصلاح في الاقتصاد وفي السياسة الخارجية كما سارعت في أعقاب انتخابات ١٩٩٧ في عملية الإصلاح في الدولة، إذ أجرت تغيرات في الخارطة الإدارية لبولندا، مما ألغى مركزية الحكم، وإفساح المجال للذين يقطنون خارج العاصمة بأن تكون لديهم استقلالية أكبر في تنظيم مجتمعهم كما جرت تغيرات هامة في مجال الخدمة الصحية وفي نظام التقاعد[٢٧].

المبحث الثاني

الإصلاحات الاقتصادية

شهد الاقتصاد البولندي في الأعوام العشرين الماضية، عقب انهيار الحكم الشيوعي، عملية التحول من اقتصاد التخطيط المركزي في إطار الحكم الشيوعي إلى اقتصاد السوق، وعبر مرحلتين رئيستين:

أولاً: المرحلة الأولى (خطة بالتسيروفيتش)

تبنت حكومة (مازوفيتش) عملية إصلاح اقتصادي عرفت بخطة (بالتسيروفيتش) نسبة إلى ليشيك بالتسيروفيتش وزير المالية البولندي الذي وضع تلك الخطة التي تم بموجبها تبني إجراءات وقرارات اقتصادية حاسمة وسريعة، مستهدفةً تحرير الاقتصاد

البولندي[٢٨]، وتضمنت خطة الإصلاح حزمة من السياسات يمكن ذكر أهمها فيما يأتي:

١. **الخصخصة:** تعني الخصخصة في التعبير الاقتصادي، تحويل الأصول من الدولة إلى الأفراد، ويقترن ذلك بعملية جذرية لإعادة تخصيص الموارد الإنتاجية وإعادة هيكلة الإطار المؤسسي القائم الذي تجري فيه عملية الإنتاج، والأخذ بأساليب جديدة لإعادة المشروعات متحررة نسبياً من التدخل السياسي والحكومي[٢٩].

في بداية مرحلة التحول عام ١٩٩٠ كان نصيب أنشطة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي ضئيلاً لا يتعدى الـ(٣١%)، فالإنتاج في السابق في ظل النظام الشيوعي يتم من خلال قرارات مركزية وليس من خلال الطلب في السوق، وبدأت عملية الخصخصة ضمن خطة (بالتسيروفيتش) على وفق دوافع الربح، إذ تم إصدار قرار خصخصة الشركات العامة في عام ١٩٩٠، وبدأت في قطاع تجارة التجزئة والخدمات، وكانت بداية متواضعة طرحت فها خمسة أسهم لشركة عامة في البورصة، ثم تسارعت بعدها عملية الخصخصة لتمتد ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠١ إلى نحو (٥٢٤٣) شركة كانت مملوكة للدولة وظلت (٢١٤٧) شركة تحت سيطرة الدولة (القطاع العام)[٣٠]، وبذلك ارتفعت مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٢ إلى حوالي (٧٢%)[٣١].

وفي الأعمال التجارية الخاصة أسس في عام ١٩٩٠ حوالي (٥١٦٠٠٠) عمل تجاري في الوقت الذي انحل (١٥٤٠٠٠) عمل تجاري كانت تقوم به الحكومة، وبذلك أصبحت هناك زيادة صافية (٣٦٢٠٠٠) عمل تجاري للقطاع الخاص في عام ١٩٩١[٣٢].

لقد شجعت السياسات الإصلاحية انجذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) في القطاع الخاص، فبعد أن كانت الاستثمارات الاجنبية عام ١٩٩٠ حوالي (١٠٥) مليون دولار، وصل عام ٢٠٠٢ إلى (٥٦) مليار دولار، ونتج عن ذلك أن نسبة

التوظيف في القطاع الخاص بعد أن كانت تشكل عام ١٩٩٠ حوالي (٤٠%) من إجمالي التوظيفات في بولندا، أصبحت تشكل حوالي (٧٠%) عام ٢٠٠٢[٣٣].

٢. الميزانية العامة

إن الإصلاح الاقتصاد يتطلب إصلاحاً موازياً في الميزانية الحكومية، ولاسيما أن بولندا بدأت بالسير نحو الانضمام إلى الإتحاد الأوربي الذي كان يشترط للانضمام إليه شروطاً من بينها الإبقاء على نسب عجز الموازنة منخفضة، إذ أن الاتحاد ومنذ عام ١٩٩٢ بين في المجلس الأوربي في (كوبنهاكن) عددا من المعايير والمعلومات لابد من توافرها في البلدان غير المنضمة قبل البدء بمفاوضات الموافقة على انضمامها، وهي معايير إدارية واقتصادية وسياسية، وفي عام ١٩٩٧ دعا المجلس خمس دول من بينها بولندا لبدأ التفاوض مما يشير إلى نجاحها في تحقيق تلك المعايير[٣٤].

وفي دراسة أجراها الاقتصادي (ميرتينز) التي غطت المدة ١٩٩٢-٢٠٠٢، بين أن من الضروري لبلدان أوربا الشرقية ومن بينها بولندا بذل الجهود لخفض العجز من خلال زيادة الضرائب[٣٥].

كان صانع القرار في بولندا أمام تحد حقيقي لخفض العجز في الميزانية، ذلك لأنه من الصعب على البلد وهو في حالة التحول خفض النفقات الحكومية لأن المتضرر من ذلك سيكون الأفراد، وفي الوقت نفسه غير قادر أيضاً على زيادة الإيرادات بفرض المزيد من الضرائب لأن ذلك يقلل الاستثمارات ولاسيما الأجنبية

ومع هذه المصاعب، تم وضع نظام ضرائب في بداية التسعينيات يتضمن أحد عشر نوعاً من الضرائب منها ضرائب الدخل للأفراد، وضرائب الدخل على الأفراد المعنويين، والضرائب على الشركات والهبات والضرائب على البضائع والخدمات (ضريبة المبيعات) بما يتلاءم مع قوانين الضرائب في الإتحاد الأوربي[٣٦].

وعلى الرغم من ذلك اتسم هذا النظام بالتساهل قياساً بما كان سائداً أبان الحقبة الشيوعية، إذ كان يتم الحصول على الإيرادات الضريبية من خلال ضرائب المبيعات

والضرائب على المشروعات وضرائب العمل، إذ كانت تدر إيرادات هائلة على الميزانية الحكومية تصل إلى (٥٠%) من الناتج المحلي الإجمالي[٣٧].

وكان الهدف من هذا التساهل –على الرغم من أنه لا يروق للخبراء الأوربيين وخبراء صندوق النقد الدولي– هو المحافظة على دخول معقولة للأفراد من جهة، وتشجيع الاستثمار من جهة أخرى، ولكن أدى ذلك إلى خفض إيرادات الميزانية (المدخلات) من (٤٢.٧%) من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٧ إلى (٤١%) عام ١٩٩٨، ثم إلى (٣٩.٧%) عام ٢٠٠٠، و(٣٧.٩%) و(٣٦.٦%) عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ على التوالي[٣٨].

ويعد هذا التراجع في محصول الضرائب مخالفة لتوصيات الاتحاد الأوربي، إذ بينت دراسة تعنى بمدى انحراف الضرائب الفعلية عن الضرائب المتوقعة، أن الانحراف السلبي في بولندا كان متزايداً حتى عام ٢٠٠٠.

الشكل (1): انحراف الضرائب الفعلية عن المتوقعة

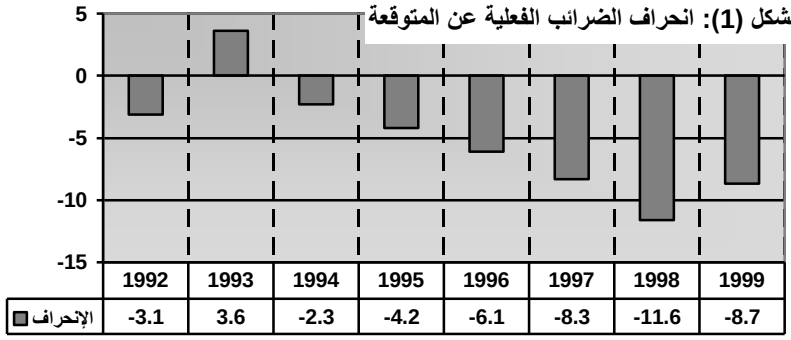

Source: Van der Hoek, M. Peter, Munich Personal RePEc Archive, Enlarging the European Union: Taxation and Corruption in the New Member States, Erasmus University Rotterdam, Academy of Economic Studies Bucharest, ٢٠٠٨, p٣٥.

وفي هذا الحال كان على الحكومة خفض النفقات لتمنع تفاقم العجز في الميزانية، وتمكنت فعلاً من ذلك في الأعوام ١٩٩٧ –٢٠٠٠، التي انخفض فيها الإنفاق الحكومي من (٤٥.٨%) من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٧ إلى (٤٤.٣%) عام ١٩٩٨، و(٤٤.٥%) عام ١٩٩٩، و(٤٢.٨%) عام ٢٠٠٠، إلا أن الحكومة لم تتمكن من الاستمرار في خفض الإنفاق بعد ذلك، فعملت على تثبيته بشكل

مؤقت، فنتج عن ثبات الإنفاق الحكومي من جهة وتراجع الإيرادات (كما ذكر آنفاً) من جهة أخرى، زيادة في عجز الميزانية، فبعد أن ثبتت نسبة العجز حوالي (٣%) من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام ٢٠٠٠، ارتفعت عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ لتصل إلى (٥.٢%) و(٦.١%) على التوالي، وهو مؤشر للأزمة الاقتصادية التي عانا منها الاقتصاد البولندي نتيجة للازمة الاقتصادية التي عمت أوربا آنذاك.

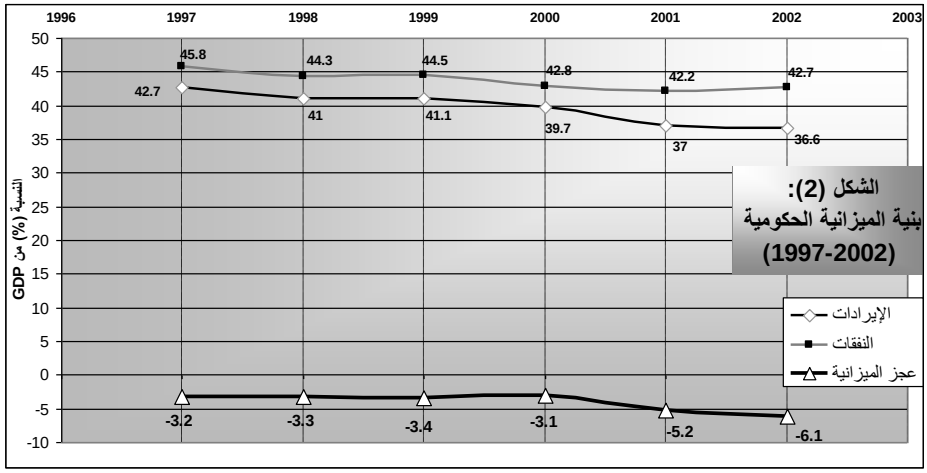

Source: International Monetary Fund (IMF), Republic of Poland, Staff Report for the ٢٠٠٢ Article IV Consultation, Prepared by the Staff Representatives for the ٢٠٠٢ Consultation with the Republic of Poland, Approved by Michael Deppler and Liam P. Ebrill, May ١٧,٢٠٠٢, p ٢٧.

٣. السياسة النقدية

إن الموازنة بين السياستين النقدية والمالية من شأنه تأكيد المصداقية في إدارة شؤون الاقتصاد في إطار السعي للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، إذ أن الدول التي ترغب بالانضمام ستواجه مهمة إتباع نظام محكم نسبياً للربط بالعملات الأوربية الرئيسة ثم (اليورو)، وهذا يضمن مواجهة هذه الدول تدفقات رأس المال الداخل إليها[٣٩].

وفي الوقت الذي استخدمت بولندا سياسة مالية هادفة إلى تقليص العجز في الميزانية (حصيلة الإيرادات والنفقات) كما يبينه الشكل (٢) وسيلةً من وسائل كبح جماح التضخم، فإن صياغة سياسة نقدية متكاملة تتضمن إجراءات أخرى يعد أمراً بالغ الصعوبة لوجود تحديات كبيرة تفرض نفسها باستمرار، إذ أن في ظل ظروف التحول

كانت الحاجة ملحة للجمع بين ثلاثة أمور هي خفض مستويات التضخم أو تثبيتها على الأقل (من خلال رفع أسعار الفائدة)، وتحفيز النمو (من خلال جذب الاستثمارات)، وتوظيف نظام سعر صرف أكثر مرونة (من خلال خفض سعر الصرف) للتمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالتضخم، استهدفت السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي البولندي خفض معدل التضخم المالي، وعلى المدى البعيد تثبيت الأسعار، وهما مسألتان ضروريتان لبناء قواعد ثابتة للنمو الاقتصادي، وتم ذلك بمحافظته على مستوى درجات الفوائدالتي تتلاءم مع معدلات التضخم، وطبقا لتقرير المفوضية الأوروبية التي تقوم بإعداد التقرير السنوي بشأن الأوضاع في الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، جاء فيه أن البنك الوطني البولندي قد نال تقديراً لجهده في تخفيض معدل التضخم في بولندا وتطبيق سياسة نقدية مرنة[٤٠].

وكان لتحديد أسعار فائدة مرتفعة نسبياً أثر مهم في مواجهة التضخم، وكانت مرونة تحديد هذه الأسعار أهمية كبيرة أيضاً، إذ خفّضت عام ١٩٩٩ استجابةً لانخفاض التضخم ورفعت عام ٢٠٠٠ استجابة لزيادة التضخم الناتج عن الأزمة الأوربية آنذاك، وكما مبين في الشكل (٣).

الشكل (٣): أسعار الفائدة للأمد القصير (١٩٩٧-٢٠٠١)

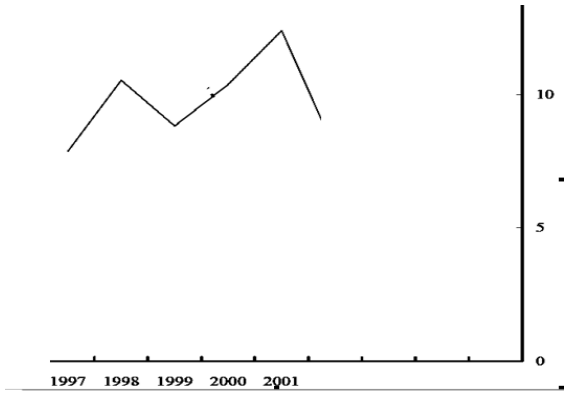

Source: National Bank of Polish; polish statistical office; and IMF staff estimates, Republic of Poland: Selected Issues, October ٢٠٠٦, Washington, D.C., IMF Country Report No. ٠٦/٣٩٢, p ٣٢.

ويبدو جلياً في الشكل (٤) مدى النجاح الذي حققته السياسة النقدية التي كان البنك المركزي البولندي مسؤولاً عن تنفيذها، فبعد أن كانت نسبة التضخم عام ١٩٩١ (٧٠.٣%) تراجعت في العام الأول إلى (٤٣%)، واستمر بعدها التراجع بنسبة التضخم بالتزامن مع الزيادة في أسعار الفائدة حتى وصلت النسبة عام ٢٠٠٢ إلى (١.٩%).

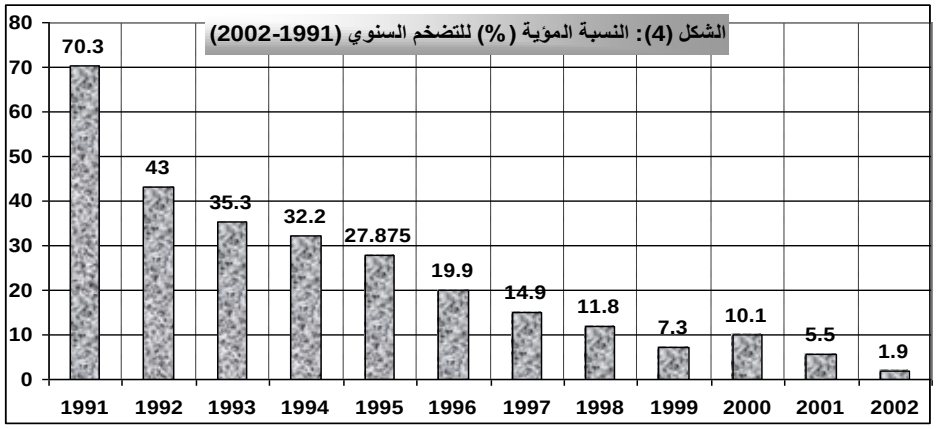

Source: Republic of Poland Consumer price index annual average Source: National Statistical Office, ٢٠٠٩.

وفيما يتعلق بخفض سعر صرف العملة وجذب الاستثمار، فإن خفض قيمة العملة المحلية إزاء الدولار يعد الخطوة الأولى لسياسات الإصلاح النقدي، فإما أن تتمكن

الدولة من خلال ذلك أن تزيد من صادراتها أكثر من الواردات، أو تتمكن كما حصل في بولندا من أن تزيد من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لأن خفض قيمة العملة يقلل من الأجور الحقيقية؛ مما يشجع المستثمرين على بناء مشاريعهم في بولندا أكثر من بلدان تكون فيها الأجور أعلى من دول أوربا الأخرى إن برامج التثبيت النقدي والمالي (Stabilization) التي يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي، تستند إلى النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات التي تربط حل المشاكل بإجراء مجموعة من السياسات المالية والنقدية الكفيلة بالعودة إلى حالة التوازن في ميزان المدفوعات، وإن الشرط الأساس لأعاده التوازن في ميزان المدفوعات بموجب هذه الطريقة يتمثل في السماح لسعر الصرف بالتحرك بحريه، إذ انه استناداً إلى العلاقة بين سعر الصرف ووضع ميزان المدفوعات سيتحرك سعر الصرف نحو الانخفاض في حاله الرغبة بتحقيق فائض في الميزان[٤١]؛ لأنه إما أن يزيد الصادرات أو الاستثمارات الأجنبية ويمكن ملاحظة مقدار خفض سعر صرف (الزلوتي) أمام الدولار في الشكل (٥)، إذ استمر الانخفاض منذ عام ١٩٩٠ وتسارع الخفض بعد عام ١٩٩٣ وبلغ ذروته عام ٢٠٠٠، ومع أنه لم يحقق فائضا في الميزان التجاري، إلا أنه شارك في تشجيع الاستثمارات الأجنبية مما يساعد على خفض العجز في ميزان المدفوعات علاوة على محاربة نسب البطالة المرتفعة كما سيتم تبيانه في المبحث الثالث.

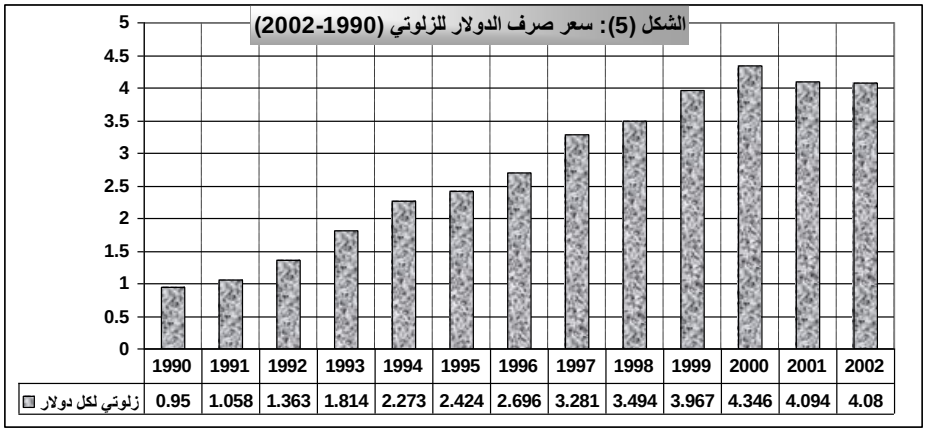

Sources: -International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April ٢٠٠٩
- Republic of Poland, National Statistical Office, ٢٠٠٩

ثانياً: المرحلة الثانية (خطة هوسنر)

نتيجة للركود العالمي نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، شهد الاقتصاد البولندي تباطؤا في مستويات عديدة، وتوقيت هذا التباطؤ يشير إلى قوة شراكة الاقتصاد البولندي مع الاقتصاديات العالمية لدرجة أن الأزمات العالمية باتت تنعكس على الاقتصاد البولندي بشكل مباشر[٤٢].

إن هذا التراجع الذي شهده الاقتصاد البولندي لا يعني بأي حال فشل خطة بالتسيروفيتش التي تعد أساساً للتنمية المستدامة التي شهدتها بولندا فيما بعد، إلا أن الأزمة أوجبت انبثاق خطة جديدة فأعلنت الحكومة خطة للإصلاح عرفت بخطة (هوسنر) (Housner Plan) تعد امتداداً للخطة الأولى[٤٣].

بدأت الخطة من واقع اقتصادي صعب شهد تراجعاً في النمو وفي الاستثمارات الأجنبية، مما انعكس على نسب البطالة وعجز كبير في الميزانية كما تفاقمت نسبة التضخم عام ٢٠٠٠ ، وقد لام الكثيرون من أعضاء البرلمان وخارجه السياسات النقدية التي رفعت سعر الفائدة حتى عام ٢٠٠٠ ، مما أدى إلى هروب قسم من الاستثمارات في هذه الظروف، إذ تم إلغاء العديد من المشاريع بسبب كلفة الاقتراض العالية التي قللت أرباح المستثمرين، فالاستثمار في الواقع كان قد بدأ بالتراجع حتى قبل بداية الأزمة الداخلية والخارجية[٤٤].

ويمكن توضيح السياسات التي انتهجتها الخطة الجديدة فيما يأتي:

١. **الخصخصة:** إن جمود عملية الخصخصة كان من العوامل التي جمدت نمو الاستثمارات الداخلية والخارجية في السنوات الأخيرة من الخطة الأولى[٤٥]، وقد استأنفت الحكومة خصخصة القطاع العام في قطاعات مختلفة، ففي القطاع المصرفي وصلت نسبة ما تملكه رؤوس الأموال الأجنبية حوالي (٧٦%) من مجمل البنوك البولندية، ولم تبقِ إلا على خمسة مصارف تحت سيطرة وزارة الخزانة، فمصرف ospodarstwa Krajowego (BGK SA) سيبقى مملوكاً للقطاع العام على المدى الطويل، وهو مصرف معني بتسوية الحسابات بين الدولة والكيانات الاقتصادية، أما مصرف (PKO) البولندي فهو مخصص للخدمات العامة، وحافظت الدولة على أغلبية أسهمه، ولكنها في الوقت نفسه طرحت نسبة من أسهمه في سوق وارسو للأوراق المالية بعد تنفيذ الخطة الجديدة، كما طرحت في العام نفسه نسبة من أسهم مصرف (BGZ SA) في سوق وارسو للأوراق المالية (وهو مصرف للمناطق الريفية البعيدة عن المركز) بعد أن فصلت الدولة عن مجموعته المصرف التعاوني[٤٦].

كما قامت الحكومة بإعادة هيكلة مهدت لخصخصة عدد من القطاعات التي لم تكن مخصخصة من قبل، ففي قطاع الطاقة والكهرباء قامت الحكومة بتعزيز مناجم الفحم بمحطات كهرباء تعمل بالفحم، كما تم تأسيس مجموعات لشركات توزيع الكهرباء، وفي عام ٢٠٠٢ تم خصخصة شركة (STOEN) و مجموعة (G-٨)، ومحطات (Kozienice، Dolna Odra، Ostroleka) ، ومراكز توليد الطاقة والحرارة (Torun Energotor Torun and)، وفي عام ٢٠٠٣ استمرت خصخصة مراكز توليد الطاقة بخصخصة (Bydgoszcz، Tychy، Zabrze، Bytom) وخصخصة مجموعات شركات التوزيع، وطرحت شركة (Poludniowy Koncern Energetyczny) للاكتتاب العام، وفي عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ استمرت خصخصة

شركات التوليد، فضلاً عن خصخصة شركة توزيع (i.a BOT) وشركة توزيع كهرباء بولندا وطرحت أسهمها للاكتتاب العام أيضاً[٤٧].

أما في قطاع الغاز فقد تم في عام ٢٠٠٢ إعادة هيكلة مجموعة (Pgnog .S.A) وفصل شركات التوزيع عنها، وتم ربط شبكة لتوزيع الغاز إلى الجهات المتاجرة بالغاز والمسؤولة عن تصديره وخزنه تحت الأرض، وفي عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ تم خصخصة شركات التوزيع التي فصلت عن (Pgnog .S.A) ثم فصلت شركة الاستكشاف والبحث عنها، ليتم بعد ذلك خصخصة (Pgnog .S.A) في الاكتتاب العام[٤٨].

أما القطاع النفطي، ففي النصف الأول من عام ٢٠٠٢ تم خصخصة شركة (Rafineria Gdanska)، وفي نهاية العام تم دمج شركتي (RAFINERIA GDANSKA) و(PKN ORLEN)، وفي عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ أنشأت مؤسسة النفط الوطنية وتم خصخصتها من خلال سوق الأوراق المالية، كما تم ضم (PKN ORLEN) بعد دمجها مع (RAFINERIA GDANSKA) إلى مجموعة نفط أوربا الوسطى، ثم تمت خصخصتها[٤٩].

٢. الميزانية العامة

تسبب تباطؤ النمو الذي تسببت به الأزمة الاقتصادية إلى تفاقم العجز في الميزانية، وتسبب في هذا العجز ضعف مصداقية السياسة الضريبية التي تسببت بضعف العائدات وتزامن ذلك مع إنفاق كبير قليل الفائدة (غير منتج) يتضمن الإعانات المالية للعوائل وللقطاع الزراعي، وكذلك دعم مشاريع القطاع العام، وقد أدى كل ذلك إلى تفاقم العجز النقدي ليصل إلى أكثر من (٥%) من الـ GDP عام ٢٠٠١، لذلك جعلت ميزانية عام ٢٠٠٢ كبح الإنفاق من أولوياتها[٥٠].

عزمت الحكومة البولندية في الخطة الجديدة إلى خفض الإنفاق الحكومي خلال سنوات قليلة وذلك عن طريق العديد من الإجراءات مثل تجميد أجور القطاع العام وخفض المساعدات والإعانات[٥١]، وتم ذلك بشكل تدريجي إذ تضمنت الإستراتيجية

عدداً من الحلول متعلقة بالضمان الاجتماعي والمعونات الاجتماعية والإدارة العامة، لاسيما وان البنك الدولي أجرى مراجعة للإنفاق الحكومي والمؤسسي (Public Expenditure & Institutional Review) (PEIR) وقد قدم للحكومة عدد من الخيارات التي يمكن إتباعها لخفض الإنفاق[٥٢].

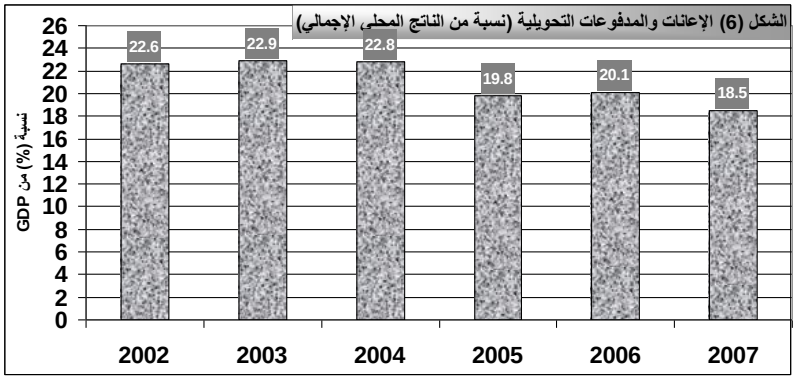

Sources: (IMF), Republic of Poland: ٢٠٠٩ Article IV Consultation—Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for the Republic of Poland, August ٢٠٠٩, p٣٤.

إلا أن الإيرادات الحكومية شهدت تراجعاً في السنوات الأولى من الخطة أكبر من انخفاض النفقات وذلك لتراجع الإيرادات الضريبية نتيجة تراجع الاستثمارات، وكما مبين في الشكل (٧) وصلت الضرائب عام ٢٠٠٤ إلى حوالي (١٨.٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن على المدى البعيد وبعد تجاوز الأزمة عادت الإيرادات للارتفاع لتصل إلى (١٢.٦%) عام ٢٠٠٧.

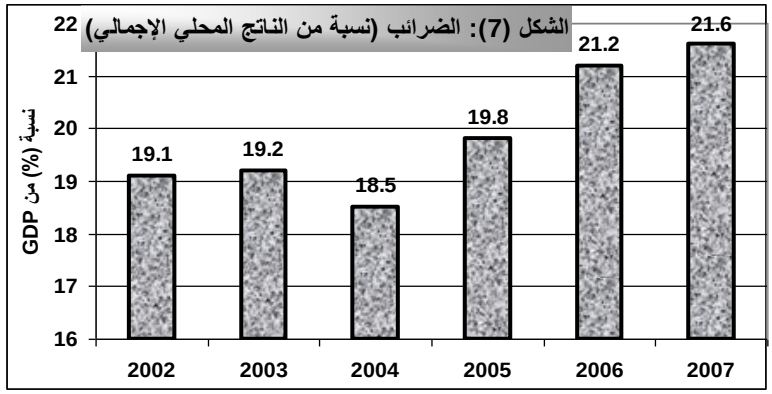

Sources: (IMF), Republic of Poland: ٢٠٠٩ Article IV Consultation—Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for the Republic of Poland, August ٢٠٠٩, p٣٤.

ونتيجة لتنفيذ خطة هوسنر الهادفة بشكل رئيس إلى مكافحة العجز في الميزانية، استطاعت بولندا أن تحقق خفضا في عجزها ليصل إلى أدنى مستوياته عام ٢٠٠٧ حين بلغ (٢%) من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن تفاقم في سنوات الأزمة وبلغ ذروته عام ٢٠٠٢ إذ وصل إلى (٦.١%) من الناتج المحلي الإجمالي.

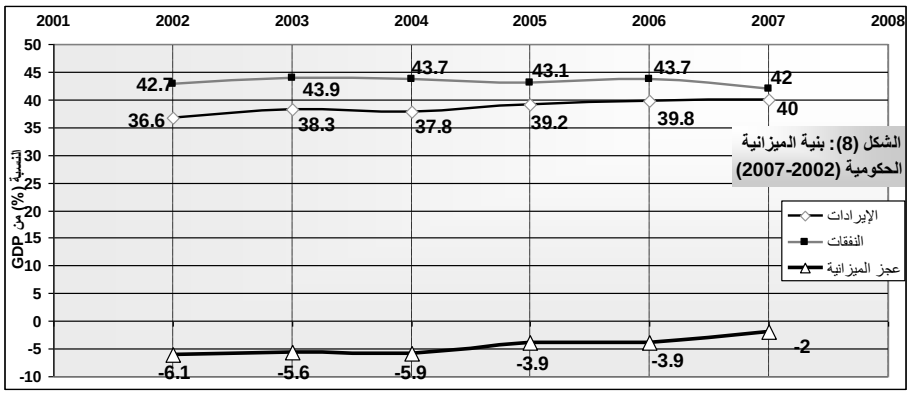

الشكل (8): بنية الميزانية الحكومية (2002-2007)

Sources: (IMF), Republic of Poland: ٢٠٠٩ Article IV Consultation—Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for the Republic of Poland, August ٢٠٠٩, p٣٠.

٣. السياسة النقدية

هدفت خطة هوسنر إلى إتباع سياسة نقدية تجعل بولندا مهيأة لتطبيق العملة الأوربية الموحدة (EURO) بحلول عام ٢٠٠٣ من جهة وتكون قادرة على جذب الاستثمار من جهة أخرى[٥٣]، فمن حسن الحظ أن بولندا بدأت بهذه الخطة من أرضية قوية في الجانب النقدي، فالتضخم منخفض ووضعت الخطة نسبة تضخم مسموحة (٢ ١/٢) بالمائة لتتمكن من السماح للسلطة النقدية بفرض أوطأ أسعار فائدة ممكنة[٥٤]، أي أن من الواضح أن درجة التضخم تم السيطرة عليها في المرحلة الأولى (الخطة الأولى) من خلال السياسة النقدية، لذلك تم تحديد الهدف الجديد وهو خفض أسعار الفائدة[٥٥]، وهو خلافاً لما نهجته الخطة الأولى من رفع لأسعار الفائدة، والغاية من ذلك هو جذب الاستثمار حتى لو تسبب ذلك برفع معدل التضخم قليلاً.

الشكل (٩): أسعار الفائدة للأمد القصير (٢٠٠١-٢٠٠٥)

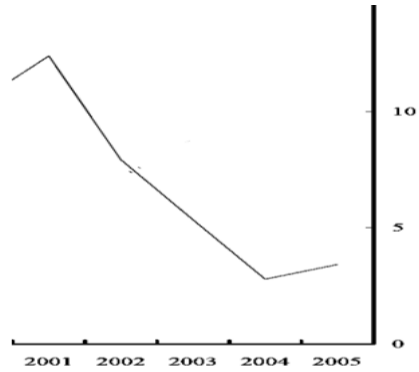

Source: National Bank of Polish; polish statistical office; and IMF staff estimates, Republic of Poland: Selected Issues, October ٢٠٠٦, Washington, D.C., IMF Country Report No. ٠٦/٣٩٢, p ٣٢

ونتيجة لهذا الخفض في أسعار الفائدة، فإن الاقتصاد البولندي شهد من جهة زيادة في جذب الاستثمارات، ومن جهة أخرى ارتفاعا طفيفا ومتفاوتا لنسب التضخم منذ عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٧، وقد شهد عام ٢٠٠٤ أعلى مستوى للتضخم بلغ (٣.٤٨٩%) كما يبينه الشكل (١٠)، وهو العام الذي شهد أدنى مستوى لأسعار الفائدة كما موضح في الشكل (٩)، ولكن بشكل عام فإن التضخم المسيطر عليه في الخطة الأولى قد منح لصانع القرار في الخطة الثانية مرونة أكبر ليتمكن من جذب الاستثمارات.

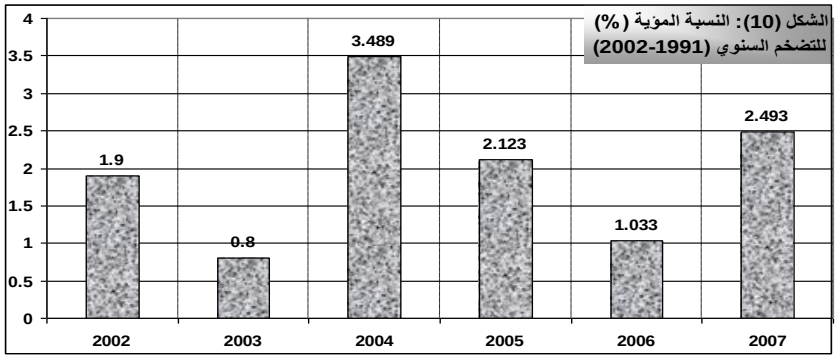

Source: Republic of Poland Consumer price index annual average Source: National Statistical Office, ٢٠٠٩.

أما سعر صرف العملة المحلية، فبعد أن خفّض في الخطة الأولى بهدف التغلب على عجز ميزان المدفوعات وجذب الاستثمار الأجنبي كما ذكرنا آنفاً، فإنه في الخطة الثانية أصبحت الأولوية له بعد تحقق فائض في ميزان المدفوعات وصافي تدفقات استثمارية كبيرة، أصبح الهدف هو دعم سعر الصرف بشكل تدريجي، مما يزيد من الدخول الحقيقية للعاملين ويعطي ثقة أكبر بالاقتصاد البولندي، ويبين الشكل (١١) كيف انخفض سعر صرف الدولار أمام الزلوتي بشكل متدرج وثابت، وعلى الرغم من أن هذا الارتفاع رافقه زيادة في معدل البطالة استمر حتى عام ٢٠٠٤ إلا أن هذا المعدل تراجع بعد ذلك على الرغم من استمرار سعر صرف الزلوتي بالارتفاع.

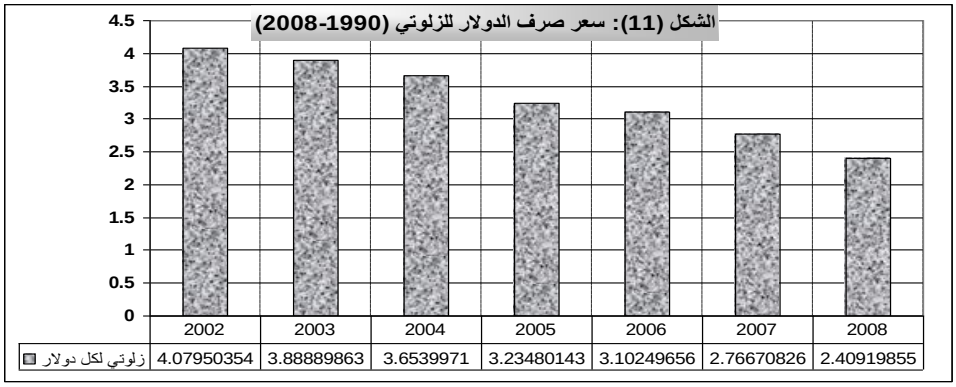

Sources: -International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April ٢٠٠٩
- Republic of Poland, National Statistical Office, ٢٠٠٩

المبحث الثالث

انعكاسات الإصلاح السياسي والاقتصادي على التطور الاقتصادية في بولندا

نوضح في هذا المبحث انعكاسات الإصلاح السياسي والاقتصادي على المخرجات الاقتصادية، من ناحية مدى تأثير الاستقرار السياسي وتداول السلطة عبر صناديق الاقتراع ونقل السلطة في كل دورة انتخابية بالطرق السلمية واعتماد الشفافية والمشاركة السياسية وتنوع الأحزاب السياسية واستقرار المؤسسات الدستورية في تحقيق بيئة آمنة وأكثر استقراراً في إنجاح الإصلاحات الاقتصادية لتكون النتائج الاقتصادية إيجابية في النهاية، فيمكن القول أن عملية الإصلاح كان لها دور إيجابي في تحسن الأوضاع الاقتصادية من خلال التشجيع على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى بولندا وتحسن الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض البطالة وزيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة في التجارة الخارجية، وهذا ما سنشير إليه في هذا المبحث وتحديد هذه العوامل بكل دقة وموضوعية.

أولاً: الاستثمار الأجنبي

على الرغم من أن بولندا معنية بجذب الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة، والمباشرة منها بصفة خاصة؛لكونها رافعة رئيسة للنمو الاقتصادي، ولما لها من أهمية في المشاركة في تحديث الاقتصاد بسبب ما يرافق الاستثمارات في طبيعة الحال من تكنولوجيا متقدمة وأساليب إدارة حديثة تتبعها الشركات الكبرى الدولية التي تمثل الاستثمارات الأجنبية استطاعت بولندا أن تجعل حصتها من تدفق الاستثمارات الأجنبية أكبر من بقية دول شرق ووسط أوربا، ومما هو واضح في الجدول (١٢) فإن تدفق الاستثمارات زاد في السنوات العشر الأولى من الإصلاح من (١٠٩) مليون دولار إلى (٣٤٢٢٧) مليون دولار في المدة ١٩٩٠-٢٠٠٠، ثم ازدادت وتيرة تدفق الاستثمارات لتصل إلى أكثر من الضعف بعد أربع سنوات فبلغت عام ٢٠٠٤

حوالي (٨٦٦٢٣) مليون دولار، وعلى الرغم من ثباتها النسبي في العام اللاحق ٢٠٠٥ إلا أنها عاودت الارتفاع بشكل كبير بعد ذلك لتصل إلى (١٣٤٥٣٠) مليون دولار و(١٤٢١١٠) مليون دولار عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ على التوالي.

وتعود زيادة معدلات الاستثمارات الأجنبية بصورة مستمرة إلى المزايا التي تتسم بها بولندا بشكل خاص، فبولندا من أقدم دول أوربا وكانت في القرن السادس عشر من أقوى الدول الأوربية وتبلغ مساحتها ٣٢٤ ألف كم^{٢} وعدد سكانها (٣٨.١) مليون نسمة، لذلك فهي تتمتع بالأراضي الرخيصة وتوافر القوى العاملة الماهرة.

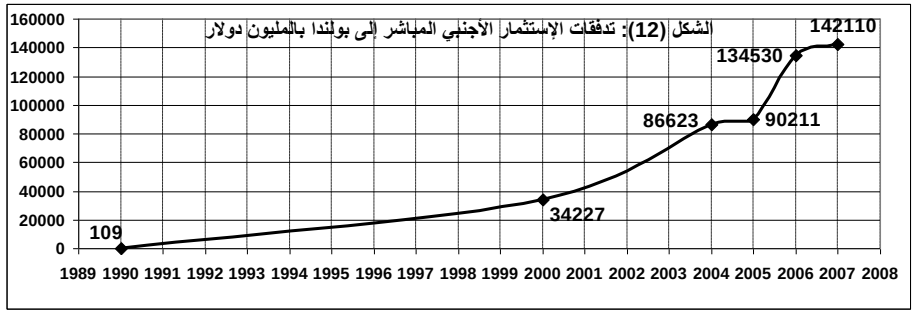

Source: UNICTAD, World Investment Report ٢٠٠٨, retrieved (augest,٢٠٠٩).

فضلاً عن هذه العوامل التي كان لها تأثير بالغ في تحسين مناخ الاستثمارات الأجنبية، فإن تسارع عملية الخصخصة وتحسن المركز الائتماني لبولندا بين دول شرق ووسط أوربا جعلها الأكبر بين الدول المستقدمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفضلا عن المزايا المرتبطة بانخفاض تكلفة العمالة –نتيجة خفض سعر صرف العملة المحلية– مقارنةً مع دول الاتحاد الأوربي والغرب الجغرافي وتوسع السوق، فإن تنوع هيكـ ل الاقتصاد البولندي يعد عاملاً مساعداً في جذب الاستثمارات الأجنبية، ومن المعلوم أن المستثمر يفضل الذهاب إلى البلدان التي تمر بمرحلة ازدهار اقتصادي وهذا يعطيه إمكانية تحقيق أرباح اقتصادية سريعة ومضمونة، لأن ذلك ببساطة أفضل له من أن يذهب إلى اقتصاد ليخوض معه حالة إخراجه من حالة الجمود أو الركود التي يعانيها.

كما أن هناك عوامل أخرى ساعدت على زيادة نسب بولندا من الاستثمارات الأجنبية، فإعلان الاتحاد الأوربي عن انضمام بولندا إلى الاتحاد في عام ٢٠٠٤ أثّر بشكل إيجابي على تدفق الاستثمارات الأجنبية، إذ أعطى إشارة إيجابية للمستثمرين وشارك في تحسين صورة هذه الدولة في السوق العالمي، لأن انضمامها يعد دليلا على نجاح الإصلاحات التي قامت بها في ضوء التزامها بشروط عضوية الاتحاد الأوربي وهي شروط يجب على الدول التي ترغب بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي تحقيقها وهي الإصلاحات السياسية والاقتصادية واحترام حقوق الإنسان وتوسيع مؤسسات المجتمع المدني وحرية تأسيس الأحزاب السياسية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص وخفض نسبة الفقر وتحقيق العدالة بين أطياف المجتمع، ولا شك أن الإصلاح السياسي ووجود ديمقراطية حقيقية ومؤسسات دستورية تطبق القوانين وتنظم حقوق المستثمرين شارك أيضاً في جذب الاستثمار.

ثانياً: البطالة

تعد البطالة واحدة من المشاكل التي كانت تعاني منها بولندا، على الرغم من أن البطالة كانت منخفضة عام ١٩٩٠ وتبلغ (٦.٥%)، إلا أن هذه النسبة المنخفضة تعود إلى عملية تبني الدولة في حينها نظام التعيين في مشاريع القطاع العام بشكل كبير جداً حتى لو شكلوا بطالة مقنعة فتقوم الحكومة بالدعم للقطاع العام على وفق النظام الاقتصادي الاشتراكي، وبعد إجراء الإصلاح الاقتصادي وتبني عملية الخصخصة وبيع مشاريع القطاع العام إلى القطاع الخاص سواء أكان الوطني أو الأجنبي، الذي يضع مصلحته وتحقيق الربح في المقام الأول وبعد القيام بإجراءات تحد من زيادة الإنفاق وخفض التكاليف وتسريح العاملين لتحقيق تعظيم أرباح المشاريع بدأت نسب البطالة بالارتفاع ارتفعت نسب البطالة في السنوات الأولى من الإصلاح حتى وصلت عام ١٩٩٣ إلى (١٦.٤%) وكان السبب في ذلك هو بداية عملية الخصخصة من جهة، وعدم وصول الاستثمارات الأجنبية القادرة على خفض البطالة من جهة أخرى، وهذا المعدل المرتفع من البطالة يشكل تهديداً للاستقرار

السياسي والاجتماعي ويوافر أرضاً خصبة لنمو العنف السياسي والاجتماعي، فالبطالة ليست مجرد تعطيل عناصر الإنتاج ولكنها تعطيل لأهم عناصر الإنتاج وأكثرها فعالية فضلاً عن طبيعتها الإنسانية ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية فضلاً عن البعد الاقتصادي، الذي تعد معالجته أسهل كثيراً من معالجة الأبعاد السياسية والاجتماعية لكن هذه النسبة عادت وانخفضت بعد ذلك مع تدفق الاستثمارات حتى وصلت إلى (١٠.٣%) عام ١٩٩٧، بعد اتباع سياسات الإصلاح في الهيكل الاقتصادي وفي السياسات المالية والنقدية مما شجع الاستثمارات الأجنبية للتدفق إلى بولندا، إذ شملت الإصلاحات الكثير من السياسات الجاذبة للاستثمار وتقديم التسهيلات لها.

الجدول (١) : نسبة البطالة من السكان المدنيين النشيطين اقتصادياً

نسبة البطالة	السنة
٦.٥	١٩٩٠
١٢.٢	١٩٩١
١٤.٣	١٩٩٢
١٦.٤	١٩٩٣
١٦	١٩٩٤
١٤.٩	١٩٩٥
١٣.٢	١٩٩٦
١٠.٣	١٩٩٧
١٠.٤	١٩٩٨
١٣.١	١٩٩٩
١٥.١	٢٠٠٠
١٧.٤	٢٠٠١
١٨.١	٢٠٠٢
١٨	٢٠٠٣
١٩	٢٠٠٤
١٧.٦	٢٠٠٥
١٤.٨	٢٠٠٦
١١.٢	٢٠٠٧
٩.٥	٢٠٠٨
١٠.٩	٢٠٠٩*

Source: Republic of Poland, Central Statistical Office, Unemployment rate ١٩٩٠-٢٠٠٩, (registered unemployment), Press bureau | Statistical Yearbooks, ٢٠٠٩.

* نسبة البطالة في جميع السنوات لشهر كانون الأول عدا عام ٢٠٠٩ فهي نسبة شهر أيلول وفي نهاية العقد الأول ومع بداية ظهور بوادر الأزمة الاقتصادية، بدأت معدلات البطالة بالارتفاع مرة أخرى حتى وصلت عام ٢٠٠٢ إلى (١٨.١%)، وذلك على الرغم من أن قيمة العملة في حينها كانت في أدنى مستوياتها أمام الدولار، مما يعني أن الأجور كانت منخفضة نسبياً قياساً بالاقتصاديات الأخرى، وحتى بعد أن بدأت بولندا بتنفيذ خطة الإصلاح الثانية، فإنها اتبعت سياسات مالية جعلت سعر صرف العملة المحلية يرتفع أمام الدولار، مما يعني زيادة قيمة الأجور، وهو أمر يؤدي إلى زيادة البطالة، فارتفعت الأخيرة لتصل عام ٢٠٠٤ إلى (١٩%)، ولكن خطة الإصلاح الجاذبة للاستثمارات بخفضها لأسعار الفائدة نجحت بخفض نسبة البطالة في مدة أربع سنوات إلى نصف ما كانت عليه حتى وصلت نهاية عام ٢٠٠٨ إلى (٩.٥%)، وذلك على الرغم من استمرار قيمة العملة المحلية مرتفعة أمام الدولار، ولم تستطع بعد ذلك الأزمة الاقتصادية العالمية من رفع نسبة البطالة سوى (١%) لتصل في أيلول عام ٢٠٠٩ إلى (١٠.٦%).

ثالثاً: الناتج المحلي الإجمالي

أثمرت خطة الإصلاح الأولى (خطة بالتسيروفيتش) ثمارها من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية الإصلاح إذ شهد نمواً كبيراً يعكس النجاح في هذه السياسات، فبعد أن كان الناتج عام ١٩٩٠ حوالي (٦٢.٠٨٤) مليار دولار، تضاعف ثلاث مرات تقريباً خلال عشر أعوام ليصل عام ٢٠٠٠ إلى (١٧١.٢٦٣) مليار دولار، وعلى الرغم من أن ما تحقق إنجاز كبير، إلا أن ماتحقق في السنوات اللاحقة كان اكبر، إذ تسارعت وتيرة النمو فتضاعف الناتج مرة أخرى بعد ست سنوات فقط ليصل عام ٢٠٠٦ إلى (٣٤١.٦٧) مليار دولار، ونما في السنة الخيرة بنسبة (٢٤%) ليصل عام ٢٠٠٧ إلى (٤٢٤.٧٩) مليار دولار.

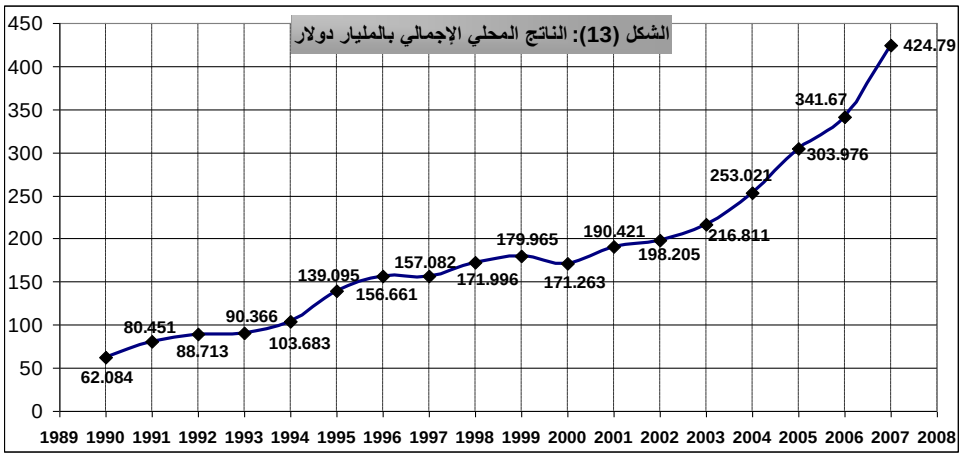

Sources: -International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April ٢٠٠٩
- Republic of Poland, National Statistical Office, ٢٠٠٩

وقد عززت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بولندا نمو الناتج البولندي، وتعد ألمانيا الاتحادية من أكثر الدول الأوربية في إقامة مشاريع استثمارية فيها، ويأتي ذلك بسبب روابط جغرافية وتركيز ألمانيا على دول أوربا الشرقية بشكل خاص.

ولم تحقق الاستثمارات الأجنبية والمحلية زيادة في الناتج المحلي فحسب، وإنما افادت من طبيعة الاقتصاد البولندي لتغير من البنية الإنتاجية فيه، إذ كان الاقتصاد البولندي يعتمد بشكل أساس على القطاع الصناعي إذ كان يشكل عام ١٩٩٠ حوالي (٥٠%) من إجمالي الناتج المحلي، وكانت مشاركة قطاع الخدمات حوالي (٤٢%) والقطاع الزراعي حوالي (٨%)، ورغم تنامي الناتج الصناعي بشكل مطلق، إلا أن قطاع الخدمات الذي كان ضعيفاً في مدة الحكم الشيوعي نتيجة انغلاق البلد قد شهد نمواً كبيراً وكان المستفيد الأكبر من عملية الإصلاح، فنما بمعدلات فاقت معدلات نمو الناتج الصناعي، ليشكل عام ١٩٩٧ حوالي (٦٠%) من إجمالي الناتج المحلي، في حين بلغت مشاركة القطاع الصناعي حوالي (٣٣%) والقطاع الزراعي حوالي (٧%) للعام نفسه، ومع تزايد أهمية قطاع الخدمات في جميع الاقتصاديات المتطورة، زادت أهميته بشكل كبير في الاقتصاد البولندي أيضاً، ليشكل أكثر من ثلثي الناتج

المحلي عام ٢٠٠٧ (٦٦%)، وعلى الرغم من نمو الناتج الصناعي إلا أنه لم يشكل في ذلك العام إلا (٣٠%) والقطاع الزراعي (٤%) فقط، وهذه إشارة إلى اقتراب البنية الإنتاجية للاقتصاد البولندي من بنية الاقتصاديات المتطورة، وقد أدى التنوع في طبيعة بنية الاقتصاد البولندي إلى توسيع التجارة الخارجية ثم زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي.

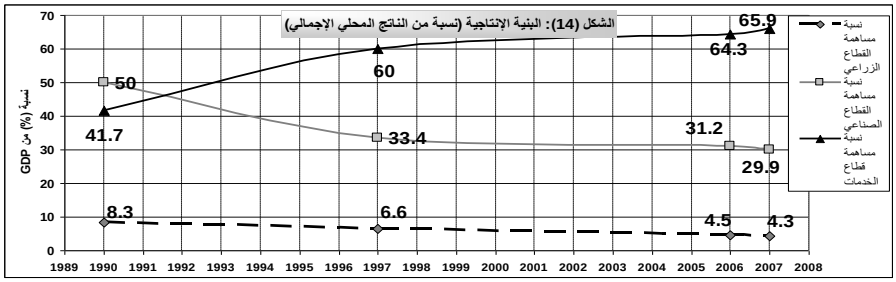

Sources: -Vilém Semerák, Structural Changes in CEE Countries, Institute of Economic Studies, Charles University, Prague, ١١/٢٤/٢٠٠٦, p١١.
-The World Bank Group: This table was prepared by country unit staff, Poland at a glance, ٢٤\٩\٢٠٠٨, p ٢.

رابعاً: حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بعد أن وضعت بولندا خطتها الإستراتيجية في الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت عام ١٩٩٠ ومن خلال ملاحظتنا للشكل (١٥) نلحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان في عام ١٩٩٠ يبلغ (١٦٢٥) دولار، وبعد إجراء تغييرات في طبيعة الاقتصاد ونظامه في المدة ١٩٩٠–١٩٩٥ نلحظ أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تضاعفت إلى (٣٦٠٣)، وهذا يشير إلى التأثيرات الإيجابية لعملية التحول الاقتصادي في الجانب الاجتماعي وزيادة دخول الأفراد، وهذه المدة تمثل نصف مدة الخطة الأولى، وفي النصف الثاني من الخطة المتمثلة في المدة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠ نلحظ تصاعد في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (٤٠٥٦) دولار إلى (٤٤٥٣) دولار وعند مراجعة خطة بالتسيروفيتش التي استمرت عشر سنوات نلحظ تحقيق إنجاز اقتصادي في زيادة حصة الفرد على الرغم من تراجعه عام ٢٠٠٠ عما كان عليه في عام ١٩٩٩ ،ولكن ذلك التراجع كان طارئاً

بسبب الأزمة الاقتصادية الأوربية، وقد عاودت حصة الفرد بالارتفاع مرة أخرى منذ عام ٢٠٠١.

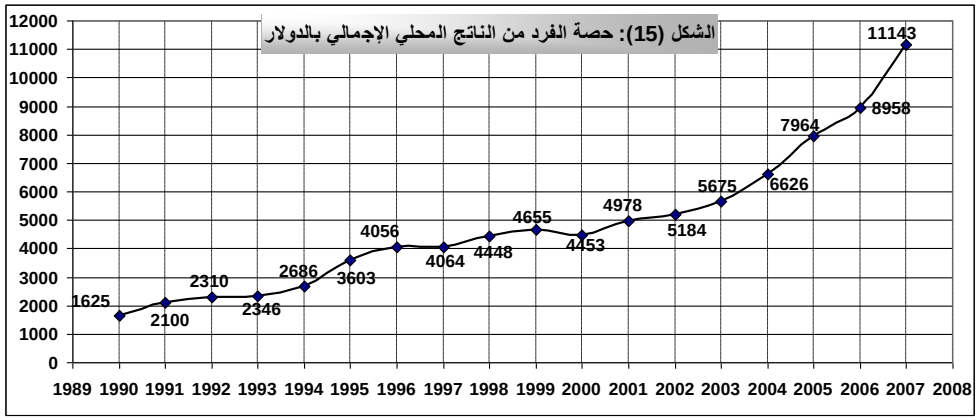

Sources: -International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April ٢٠٠٩
- Republic of Poland, National Statistical Office, ٢٠٠٩

وبعد الدخول في العقد الثاني من الإصلاحات وتبني الخطة الثانية (خطة هوسنر) وما حصل من تقدم وزيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، تأثرت بذلك إيجاباً حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ ارتفعت في الأعوام من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ بشكل كبير، إذ بلغت عام ٢٠٠١ (٤٤٥٣) دولار بنسبة نمو (١.٢%) عما كانت عليه عام ٢٠٠٠،بلغت (٧٩٦٤) دولار في عام ٢٠٠٥ بنسبة نمو قدرها (٣.٧%) عما كانت عليه عام ٢٠٠٤، وبالمحصلة النهائية فإن حصة الفرد قد ارتفعت في هذه الأعوام الخمسة بنسبة (٧٥%) وهو دليل على أن الخطة الثانية كان لها تأثير أكبر على مستوى معيشة المواطن، وقد تصاعد هذا التأثير في السنوات اللاحقة إذ وصلت حصة الفرد إلى (١١١٤٣) دولار عام ٢٠٠٧ وبنسبة نمو قدرها (٦.٧%) عن العام السابق وانعكاساً لهذه الزيادة في حصة الفرد، فإن نسبة الفقر في بولندا قد انخفضت بشكل كبير، فبعد أن كانت النسبة في المدة ١٩٩٠–١٩٩٥ حوالي (٢٣.٨%) من مجموع السكان[٥٦]، تراجعت لتصل إلى (١٩.٢%) عام ٢٠٠٤، ثم تراجعت في ثلاث سنوات لاحقة لتصل عام ٢٠٠٧ إلى (١٤.٦%)، ومن الجدير بالذكر أن تراجع معدلات البطالة كان لها التأثير الكبير في خفض نسب

الفقر، وان التراجع في نسب البطالة والفقر يشاركان أيضاً في تقليل الإنفاق الحكومي، إذ تراجعت نسبة المعتمدين على المعونات الحكومية بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ من (١٩.٢%) من سكان بولندا إلى (١٤.٦%)[٥٧].

وفي ختام هذا المبحث، ولتوضيح الصورة بشكل أكبر، فإننا بمقارنة بولندا مع أعلى الدول ذات الدخل المتوسط في عدد من المعايير الاقتصادية؛ نجد أن بولندا متفوقة في جانب التجارة بشكل كبير، ومساوية لها تقريباً في تكوين رأس المال والادخار المحلي والمديونية، مما يؤكد أن بولندا الآن في طريقها إلى تجاوز مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط لبلوغ مجموعة الدول ذات الدخل العالي وكما يبينه الشكل (١٦).

الشكل (١٦): مقارنة بولندا مع أعلى دول الدخل المتوسط في مجالات مختارة

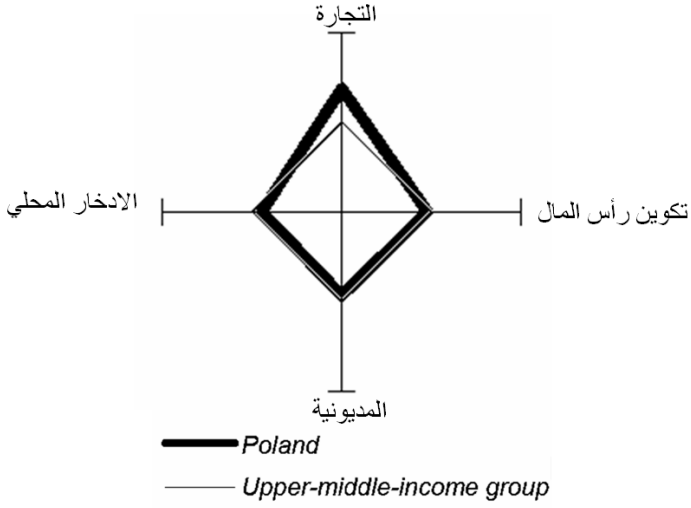

Sources: The World Bank Group: This table was prepared by country unit staff, Poland at a glance, ٢٤\٩\٢٠٠٨, p١.

الخاتمة:

من متابعة مسيرة التحول السياسي والاقتصادي في بولندا والعوامل الداخلية والخارجية التي ساعدت على تحقيقه، يمكن أن نخلص إلى:

أن التحول نحو المسار الديمقراطي وتوسيع منظمات المجتمع المدني والسماح بتأسيس الأحزاب السياسية وبناء المؤسسات الدستورية حدث بشكل سلمي متدرج مما سمح لصانع القرار رسم سياسات إصلاح اقتصادي حكيمة نجحت في تحقيق كثير من أهدافها وعلى الرغم من عدد من العوارض الجانبية التي رافقت الإصلاح الاقتصادي في بدايته مثل زيادة نسبة البطالة وتراجع قيمة الأجور الحقيقية نتيجة خفض سعر صرف العملة المحلية؛ أننا نجد على المدى البعيد استطاعت بولندا أن تتجاوز هذه المصاعب لاسيما مع خطة الإصلاح الاقتصادي الثانية، إذ تم رفع سعر صرف العملة المحلية لترتفع معها الأجور الحقيقية كما تم التغلب على نسبة البطالة وهذه الإنجازات ترافقت مع زيادة النمو والاستثمار وبذلك شهدت بولندا تراجع في نسبة الفقر.

Abstract

One of most important political reform models in Central and Eastern Europe was in Poland: It was a result of the political changes that happened in ١٩٨٩ and dramatic changes that followed all over the world. This experience is important because it is based on the peaceful negotiation between the communist government and handlers unions, Therefore, the peaceful persistence in poland remains a powerful lesson in non-violent politics.

On the other hand, the political reforms were come synchronously with the economic reforms, including privatization of the public sector, new budget policies, & new monetary policies. these reforms had been carried out by the governments via two plans, each one them continued for about a decade

Theoretical and empirical analysation has shown that the reform experience in Poland has a positive impact on growth in many indicators, such as the Foreign Direct Investment, Unemployment, Gross domestic product, Gross domestic product per capita & structure of poland product. These conclusions were supported by statistical evidences.

الخلاصة

واحدة من أهم نماذج الإصلاح السياسي في وسط وشرق أوربا كانت في بولندا، وقد حصلت نتيجة للتغيرات السياسية التي حصلت في عام ١٩٨٩ والتغييرات المثيرة التي تلتها في جميع أنحاء العالم. هذه التجربة مهمة لأنها استندت إلى المفاوضات السلمية بين الحكومة الشيوعية ونقابات العمال، لذلك فإن المثابرة السلمية في بولندا تبقى درساً قوياً في اللاعنف السياسي من الناحية الأخرى، الإصلاحات السياسية جاءت متزامنة مع الإصلاحات الاقتصادية، اذ تضمنت خصخصة القطاع العام، سياسات ميزانية جديدة، وسياسات نقدية جديدة. هذه الإصلاحات كانت قد نفذت من قبل الحكومات في خطتين، كل منهما استمرت حوالي عقد.

أظهر التحليل النظري والتجريبي بأن تجربة الإصلاح في بولندا لها اثر إيجابي على النمو في العديد من المؤشرات، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، الناتج المحلي الإجمالي، حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبنية الناتج البولندي. وهذه الاستنتاجات كانت مدعومة بالدلائل الإحصائية.

المصادر

١. أحمد دياب، شرق أوربا في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٨، القاهرة، أكتوبر، ٢٠٠٩،

٢. إسماعيل سراج الدين، مرصد الإصلاح العربي الإشكاليات والمؤشرات، دار هلا للنشر والطباعة، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٩، ص٧٧.

٣. أوربا تتمنى تغيير الحكومة في وارسو، وكالة رويترز للأنباء، ٢٠٠٧\١٠\١٢.

٤. بدران بن الحسن، وفاة البابا.. صانع مجد الكاثوليك في العصر الحديث، موقع طريق الإسلام، ٢٠٠٥\٤\١٥، www.islamway.com

٥. تورستن سلوك، هل للسياسة النقدية فاعليتها في الاقتصادات الانتقالية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد ٣، سبتمبر ٢٠٠٠

٦. جمهورية بولندا الثالثة- تاريخ بولندا بعد عام ١٩٨٩، ترجمة دينا عمر حماد، على الموقع الألكتروني: www.arabia.pl

٧. جيم كونولي، وجهة نظر كاثوليكية في البابا الراحل، جريدة الغد، معهد الإعلام الأردني، ٢٠٠٥\٤\١٦.

٨. د. طالب مهدي، مجتمع مدني: تفعيل وتنمية العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة، جريدة الصباح، شبكة الإعلام العراقية، ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٥

٩. د. هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيق، دار الفكر – دمشق، ط١، ٢٠٠٨

١٠. رومان فريدمان واندرية راباتشينسكي، الخصخصة في أوربا الشرقية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو، ١٩٩٣

١١. ريهام جلال، بولندا وتجربة الإصلاح السياسي والاقتصادي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٨، القاهرة، أكتوبر، ٢٠٠٩

١٢. سلام جبار شهاب، الاثار السياسية والاقتصادية للتحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام السوق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، ٢٠٠٥،

١٣. عبد المنعم سعيد وآخرون، بولندا التجربة الأنجح في التحول إلى اقتصاد السوق، والديمقراطية، مركز الأهرام، العدد ٤١٨٠٠، ٢٠٠١\٥\١٧.

١٤. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ط١، ٢٠٠٣، ص ١١٢.

١٥. فيتو تانزي، التحول الاقتصادي والدور المتغير للحكومة، مجلة التمويل والتنمية، العدد ٢، يونيو، ١٩٩٩

١٦. مايكل ماير، رئيس مكتب نيوزويك الألمانية عام ١٩٨٩، إسقاط الجدار، ترجمة: أمين علي، جريدة الصباح الجديد، الخميس، ١٨ حزيران، ٢٠٠٩
١٧. معلومات أساسية عن بولندا، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، وزارة الإعلام المصرية،www٢.sis.gov.eg
١٨. والدمار كويزينسكي، متاعب بولندا المزدوجة، ترجمة: أمين علي، مؤسسة بروجوكيت سنديكيت، ٢٠٠٦
١٩. وزارة الخارجية البولندية، السفارة البولندية في القاهرة، الاقتصاد، www.kair.polemb.net
٢٠. وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد (٢٠)، خريف ٢٠٠٨، ص ١٢-١٤.
٢١. Document of The World Bank for official use only, International Bank for reconstruction & Development, Poland country partnership strategy for the period ٢٠٠٩-١٣, June ٢, ٢٠٠٩
٢٢. International Monetary Fund (IMF), Republic of Poland: Selected Issues, October ٢٠٠٦, Washington, D.C., IMF Country Report No. ٠٦/٣٩٢,
٢٣. International Monetary Fund (IMF), Republic of Poland, Staff Report for the ٢٠٠٢ Article IV Consultation, Prepared by the Staff Representatives for the ٢٠٠٢ Consultation with the Republic of Poland, Approved by Michael Deppler and Liam P. Ebrill, May ١٧,٢٠٠٢,
٢٤. International Monetary Fund (IMF),IMF external relations department, Poland-٢٠٠٢ Article IV Consultation Concluding Statement of the IMF Mission, March ١٤, ٢٠٠٢
٢٥. International Monetary Fund (IMF), Republic of Poland: ٢٠٠٩ Article IV Consultation—Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for the Republic of Poland, August ٢٠٠٩
٢٦. International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April ٢٠٠٩

٢٧. National Bank of Polish; polish statistical office; and IMF staff estimates, Republic of Poland: Selected Issues, October ٢٠٠٦, Washington, D.C., IMF Country Report No. ٠٦/٣٩٢

٢٨. Pawel Calski, ministry of Treasury in Poland, Privatization in Poland for the years ٢٠٠٢-٢٠٠٦, continuation and new challenges

٢٩. Republic of Poland Consumer price index annual average Source: National Statistical Office, ٢٠٠٩

٣٠. Republic of Poland, National Statistical Office, ٢٠٠٩

٣١. Republic of Poland, Central Statistical Office, Unemployment rate ١٩٩٠-٢٠٠٩, (registered unemployment), Press bureau | Statistical Yearbooks, ٢٠٠٩

٣٢. Republic of Poland, The Constitution of the Republic of Poland of ٢nd April, ١٩٩٧

٣٣. Studies Bucharest, ٢٠٠٨

٣٤. The World Bank Group: This table was prepared by country unit staff, Poland at a glance, ٢٤\٩\٢٠٠٨

٣٥. The World Bank Group: This table was prepared by country unit staff, Poland at a glance, ٢٤\٩\٢٠٠٨

٣٦. UNICTAD, World Investment Report ٢٠٠٨, retrieved (augest,٢٠٠٩).

٣٧. Van der Hoek, M. Peter, Munich Personal RePEc Archive, Enlarging the European Union: Taxation and Corruption in the New Member States, Erasmus University Rotterdam, Academy of Economic

٣٨. Vilém Semerák, Structural Changes in CEE Countries, Institute of Economic Studies, Charles University, Prague, ١١/٢٤/٢٠٠٦, p١١.

الهوامش:

١ عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ط١، ٢٠٠٣، ص ١١٢.

٢ إسماعيل سراج الدين، مرصد الإصلاح العربي الإشكاليات والمؤشرات، دار هلا للنشر والطباعة، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٩، ص٧٧.

٣ وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد (٢٠)، خريف ٢٠٠٨، ص ١٢-١٤.

٤ أحمد دياب، شر ق أوربا في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٨، القاهرة، أكتوبر، ٢٠٠٩، ص١٠٩.

٥ ريهام جلال، بولندا وتجربة الإصلاح السياسي والاقتصادي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٨، القاهرة، أكتوبر، ٢٠٠٩، ص ٨٢.

٦ المصدر نفسه، ص٨٢ز

٧ أحمد دياب، المصدر السابق، ص ١٠٩.

٨ ريهام جلال، المصدر السابق، ص٨٢.

٩ رياهام جلال، المصدر السابق، ص٨١.

١٠ رياهام جلال، المصدر السابق، ص٨١.

١١ د. طالب مهدي، مجتمع مدني: تفعيل وتنمية العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة، جريدة الصباح، شبكة الإعلام العراقية، ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٥.

١٢ رياهام جلال، المصدر السابق، ص٨١.

١٣ د. طالب مهدي، المصدر السابق.

١٤ بدران بن الحسن، وفاة البابا.. صانع مجد الكاثوليك في العصر الحديث، موقع طريق الإسلام، ١٥\٤\٢٠٠٥، www.islamway.com

١٥ جيم كونولي، وجهة نظر كاثوليكية في البابا الراحل، جريدة الغد، معهد الإعلام الأردني، ١٦\٤\٢٠٠٥.

١٦ جمهورية بولندا الثالثة– تاريخ بولندا بعد عام ١٩٨٩، ترجمة دينا عمر حماد، ص١، على الموقع الألكتروني: www.arabia.pl

١٧ ينظر:- معلومات أساسية عن بولندا، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، وزارة الإعلام المصرية،www٢.sis.gov.eg

- ريهام جلال، المصدر السابق، ص٨٣-٨٤.

١٨ Republic of Poland, The Constitution of the Republic of Poland of ٢nd April, ١٩٩٧, article ٢.

١٩ Ibid, article ٢٠.

٢٠ رياهام جلال، المصدر السابق، ص٨٢.

٢١ جمهورية بولندا الثالثة- تاريخ بولندا بعد عام ١٩٨٩، ص٣.

٢٢ مايكل ماير، رئيس مكتب نيوزويك الألمانية عام ١٩٨٩، إسقاط الجدار، ترجمة: أمين علي، جريدة الصباح الجديد، الخميس، ١٨ حزيران، ٢٠٠٩.

٢٣ رياهام جلال، المصدر السابق، ص٨٤.

٢٤ والدمار كويزينسكي، متاعب بولندا المزدوجة، ترجمة: أمين علي، مؤسسة بروجوكيت سنديكيت، ٢٠٠٦.

٢٥ أوربا تتمنى تغيير الحكومة في وارسو، وكالة رويترز للأنباء، ٢٠٠٧\١٠\١٢.

٢٦ رياهام جلال، المصدر السابق، ص٨٤.

٢٧ جمهورية بولندا الثالثة-تاريخ بولندا عام ١٩٨٩، ص٤.

٢٨ ريهام جلال، المصدر السابق، ص٨٥.

٢٩ رومان فريدمان واندرية راباتشينسكي، الخصخصة في أوربا الشرقية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو، ١٩٩٣، ص ١٠-١١.

٣٠ عبد المنعم سعيد وآخرون، بولندا التجربة الأنجح في التحول إلى اقتصاد السوق، والديمقراطية، مركز الأهرام، العدد ٤١٨٠٠، ٢٠٠١\٥\١٧.

٣١ Pawel Calski, ministry of Treasury in Poland, Privatization in Poland for the years ٢٠٠٢-٢٠٠٦, continuation and new challenges, p٢.

٣٢ سلام جبار شهاب، الاثار السياسية والاقتصادية للتحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام السوق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، ٢٠٠٥، ص ٨٣.

٣٣ Pawel Calski, op, cit, p٢.

Munich Personal RePEc Archive, Enlarging the ٣٤Van der Hoek, M. Peter, European Union: Taxation and Corruption in the New Member States, Erasmus University Rotterdam, Academy of Economic Studies Bucharest, ٢٠٠٨, p ٢٦.

٣٥ Ibid.

٣٦ وزارة الخارجية البولندية، السفارة البولندية في القاهرة، الاقتصاد، www.kair.polemb.net

٣٧ فيتو تانزي، التحول الاقتصادي والدور المتغير للحكومة، مجلة التمويل والتنمية، العدد ٢، يونيو، ١٩٩٩، ص٢٢.

٣٨ Pawel Calski, op, cit

٣٩ تورستن سلوك، هل للسياسة النقدية فاعليتها في الاقتصادات الانتقالية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد ٣، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٤٦.

٤٠ International Monetary Fund (IMF), Republic of Poland: Selected Issues, October ٢٠٠٦, Washington, D.C., IMF Country Report No. ٠٦/٣٩٢, p ٥٣.

٤١ د. هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيق، دار الفكر –دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص١٤٣.

٤٢ International Monetary Fund (IMF, IMF external relations department, Poland-٢٠٠٢ Article IV Consultation Concluding Statement of the IMF Mission, March ١٤, ٢٠٠٢.

٤٣ ريهام جلال، المصدر السابق، ص٨٥.

٤٤ International Monetary Fund (IMF, Republic of Poland, Staff Report for the ٢٠٠٢ Article IV Consultation, Prepared by the Staff Representatives for the ٢٠٠٢ Consultation with the Republic of Poland, Approved by Michael Deppler and Liam P. Ebrill, May ١٧,٢٠٠٢, p ٣.

٤٥ Ibid, p٣.

٤٦ Pawel Calski, op, cit, p٣.

٤٧. Ibid, p٤

٤٨. Ibid, p٥

٤٩. Pawel Calski, op, cit, p٦

٥٠ International Monetary Fund (IMF), IMF external relations department, op, cit.

٥١ International Monetary Fund (IMF), Republic of Poland, Staff Report for the ٢٠٠٢ Article IV Consultation, op,cit , p ١٦.

٥٢ International Monetary Fund (IMF), IMF external relations department, op, cit.

٥٣ ريهام جلال، المصدر السابق، ص ٨٥.

٥٤ National Bank of Polish; polish statistical office; and IMF staff estimates, Republic of Poland: Selected Issues, October ٢٠٠٦, Washington, D.C., IMF Country Report No. ٠٦/٣٩٢, p ٤.

٥٥. Ibid, p ٩

٥٦ Document of The World Bank for official use only, International Bank for reconstruction & Development, Poland country partnership strategy for the period ٢٠٠٩-١٣, June ٢, ٢٠٠٩, p٤٣

٥٧. Ibid, p٥٣